TD/B/41(1)/8
TD/B/CN.4/38

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
جنيف

تقرير اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات: تعزيز قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة - التأمين عن أعمال دورتها الثانية

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ٤ إلى ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤

الأمم المتحدة
نيويورك وجنيف، ١٩٩٤

المحتويات

الفصل		الفقرات
مقدمة	. . . . .	١-١٣
الأول -	استعراض التطورات في سوق التأمين استعراض التقدم المحرز في برنامج العمل النظر في بنود محددة من برنامج العمل	١٤-٤٩
الثاني-	المسائل التنظيمية	٥٠-٥٥

المرفقات

الأول- التوصيات التي اعتمدتها اللجنة الدائمة في دورتها الثانية

الثاني- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة الدائمة

الثالث- الحضور

الرابع- قائمة مرجعية بالوثائق

مقدمة

١- عقدت اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات: تعزيز قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة لدى البلدان النامية: التأمين، دورتها الثانية في قصر الأمم في جنيف خلال الفترة من ٤ إلى ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤

٢- وعقدت اللجنة الدائمة خلال دورتها ٣ جلسات عامة رسمية (الجلسات العامة السادسة إلى الثامنة) و٩ جلسات غير رسمية.

البيانات الافتتاحية

٣- قال الرئيس إن التكوين غير المتجانس للجنة الدائمة التي تضم ممثلين عن الحكومات والسلطات التنظيمية وأوساط الأعمال سيسهم في النتائج التي ستسفر عنها الدورة الثانية للجنة بشأن التأمين. وأوضح أن مهمة الاجتماع تتمثل في تحديد العمل المقبل فيما يتعلق بالمسائل المدرجة على جدول الأعمال وببرنامج عمل اللجنة.

٤- وأضاف قائلا إنه لما كانت المخاطرة تشكل جزءا حتميا في كل جهد بشري، فإن التأمين بوصفه آلية لنقل المخاطر هو أمر لا غنى عنه بالنسبة للنشاط الاجتماعي - الاقتصادي المكتمل وإن الافتقار إلى التأمين يفضي إلى تعثر النمو وتباطؤ التنمية.

٥- وتابع قائلا إن قطاع التأمين يشهد تغييرا في العديد من البلدان النامية نتيجة لبرامج الاصلاح المعتمدة في مجالي التحرير والخصخصة. إلا أن فوائد التحرير يمكن أن تتبدد إذا لم يتم إجراء الاصلاحات التنظيمية المناسبة. واسترعى الاهتمام إلى قطاع التأمين الزراعي الذي لا يزال غير مستكشف إلى حد بعيد وإلى ما ينطوي عليه هذا القطاع من إمكانات التوسع في التأمين مع تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في الاقتصاد الريفي أيضا. وقال إنه يتوقع كذلك إجراء مناقشات حامية بشأن التأمين من الكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث.

٦- وقال الموظف المسؤول عن الأونكتاد إن التأمين يشكل عاملا هاما عند مناقشة وتحديد السياسة العامة فيما يتعلق بالتجارة الدولية في مجال الخدمات والتنمية الطويلة الأجل وقضايا البيئة. وأوضح أنه لئن كانت صناعة التأمين في البلدان النامية قد اتسمت بالمرونة في الماضي، فإنه لا بد لها من البحث عن زبائن آخرين وأسواق أخرى ولا سيما في القطاعين الريفي والزراعي.

٧- وأضاف قائلا إن الاصلاحات الاقتصادية التي تستند إلى عمليتي الخصخصة والتحرير قد أخذت تؤثر على قطاع التأمين في البلدان النامية. وفي حين أن هذه التغييرات ستؤدي حتما إلى ظهور أسواق تأمين أكثر دينامية مع تحسن إمكانيات التنمية، فإنها ستتطلب أيضا إجراء تحسينات في تنظيم التأمين والاشراف عليه في كل بلد. ويتعين على البلدان النامية أن تحدد ما إذا كانت سوق التأمين التي تخضع لعملية التحرير والخصخصة ستظل تحقق عددا من الأهداف الاجتماعية بالاضافة إلى توفير خدمات التأمين.

٨- وتابع قائلا إن الخسائر الفادحة الناجمة عن مخاطر البيئة الطبيعية يمكن أن تعوق إمكانيات التنمية لبلد بأكمله. ويجب على اللجنة أن توفر توجيهات في مجال السياسة العامة بشأن معالجة مشكلة تدني مستوى انتشار التأمين من الكوارث في البلدان النامية. وفي مجال البيئة، استرعي الاهتمام إلى امكانية استخدام التأمين من المسؤولية عن الأضرار البيئية من أجل استيعاب التكاليف البيئية محليا. وفي الختام قال إن هدف الدورة هو تركيز عمل اللجنة في الفترة الممتدة حتى انعقاد الدورة التالية.

٩- وقال رئيس برنامج التأمين إن اختتام جولة أوروغواي قد ثبّت موضوع التأمين على جدول الأعمال الدولي وإن هذا يتيح فرصة للاعتراف على نطاق أوسع بدور التأمين ومساهمته في عملية التنمية.

١٠- وأضاف قائلا إن عدد الكوارث قد استمر في الارتفاع منذ عام ١٩٧٠ واضطرت الحكومات إلى مضاعفة جهود التخطيط لحماية المواطنين والموجودات الوطنية. ومن الطبيعي أن تتجه نحو شركات التأمين لديها وأن تلتمس تعاونها. وعلى الرغم من وجود ترتيبات عديدة قيد النظر، يتعاون فيها كل من شركات التأمين الخاصة والحكومة، مثل صناديق ومجمعات الكوارث، فإنه يبدو أنه لم يتم العثور حتى الآن في أي مكان على إجابة مرضية تماما. وينبغي أن يكون قطاع التأمين مستعدا لتقديم إسهام فكري كبير في البحث عن الحلول. وقد يكون هذا أكبر تحدٍ يواجهه في عالم اليوم وأحد أهم الاسهامات التي يمكن أن يقدمها إلى التنمية في هذه المرحلة من الزمن. ولا يجوز للمجتمع الدولي أن يظل غير مبالٍ بالخطر الذي يهدد المجتمعات الضعيفة من جراء الكوارث. ويمكن للجنة، التي تجمع بين ممثلي الحكومات ومنظمي التأمين وشركات التأمين التجارية، أن توفر فرصا لإعمال الفكر حول سبل العمل الممكنة، مستفيدة من اتساع معرفة قطاع التأمين وخبرته الطويلة في التعامل مع الكوارث.

١١- ومضى قائلا إن عملية تحرير وعولمة التأمين تنطوي على امكانيات واعدة وعلى تحديات بالنسبة لجميع الأسواق ولكن يجب على الحكومات في البلدان النامية أن تقيم توازنا بين التوقعات المشروعة للمنتجين والمستهلكين فيها من حيث توفير خدمات كفوءة ويمكن تحمل كلفتها وبين المصالح الطويلة الأجل للبلد من حيث تطوير صناعة تأمين محلية تتوفر لها مقومات البقاء والاستمرار.

١٢- وقال إن مجال التأمين الزراعي الذي يتسم بابعاد انمائية هامة يتيح امكانات لشركات التأمين في البلدان النامية لكي توسع عملياتها في مجال تتمتع فيه بميزة محلية في مواجهة منافسيها الأجانب.

١٣- وفي الختام أوضح أن عملية الخصخصة والتحرير تعتمد على وجود إطار متناسب من القواعد التي تكفل عمل القوى المتنافسة بانصاف ولصالح جميع أفراد المجتمع، وأن تكييف الاطار التنظيمي للتأمين مع الأوضاع الجديدة لا يكفي بدون وجود مؤسسات قوية لإنفاذ القواعد.

الفصل الأول

استعراض التطورات في سوق التأمين

استعراض التقدم المحرز في برنامج العمل

النظر في بنود محددة من برنامج العمل

(البنود ٣ و٤ و٥ من جدول الأعمال)

البيانات العامة

١٤- قال ممثل الهند إن البيئة الاقتصادية الجديدة قد أسهمت في إعادة تقييم أطر السياسة العامة وقد كان لها أثر هام على التأمين، ولا سيما من خلال عملية التحرير وما ترتب على ذلك من تدويل لتجارة الخدمات. وأوضح أن تنفيذ مثل هذه الاصلاحات يتطلب ظهور توافق واسع في الآراء على المستوى الوطني وأنه يتعين التوفيق بين الاختلافات القائمة فيما بين العديد من جماعات المصالح.

١٥- وأضاف قائلا إنه بالنظر إلى أن ما نسبته ٧٠ في المائة من سكان الهند يعيشون في مناطق ريفية، فإن التأمين الزراعي والريفي يتسم بأهمية عظيمة. وتدل تجربة الهند على أن بعض أنواع الغطاء التأميني تتسم بمقومات البقاء والاستمرار من الناحية التجارية وتنطوي على امكانات النجاح في حين أن أنواعا أخرى تسفر عن خسائر بصورة مستمرة. وأشار إلى أن تحسين المخططات القائمة يتطلب تقاسم الخبرة مع البلدان النامية فيما يتعلق بالتقنيات والاستراتيجيات.

١٦- وقال إن ثمة مسألة هامة أخرى تتمثل في تنمية الموارد البشرية. وفي هذا الصدد، عرض على جميع البلدان النامية الأعضاء التسهيلات المتوفرة في بلده فيما يتعلق بالتدريب في مجال التأمين.

١٧- وفيما يتصل بالتنظيم والاشراف، قال إن فوائد التحرير يمكن أن تتبدد إذا لم يتم إجراء اصلاحات في الآلية التنظيمية. وينبغي تنظيم المساعدة فيما يتعلق بهذه الاصلاحات ضمن إطار متعدد الأطراف وينبغي لهذه المساعدة أن تشتمل على تقديم الدعم للبلدان النامية في صياغة التشريعات وإنشاء سلطات التأمين وتعزيزها.

١٨- وقال المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي (المانيا) إن المهمة الرئيسية للجنة الدائمة تتمثل في تحليل امكانيات تنمية وتعزيز قطاعات التأمين في البلدان النامية والنهوض بتجارتها في هذا المجال وإن بلدان الاتحاد الأوروبي عازمة بحق على المساهمة في هذه العملية تحدوها روح التزام كرتاخينا.

١٩- وأضاف قائلا إن التأمين الزراعي في البلدان النامية، وهو مجال "غير مطروق إلى حد بعيد"، يستحق اهتماما خاصا لسبب واضح هو أن المزارعين غير المؤمن عليهم في معظم البلدان النامية يشكلون عماد

الاقتصاد ولكنهم يمثلون أيضا عنصرا يحتمل أن يفضي إلى الكثير من عدم الاستقرار، وهم يحرمون في الغالب من امكانية الحصول على التسهيلات الائتمانية إلا بشروط ربوية مرهقة. ولذلك فإن اشاعة الوعي يجب أن تكمل ببناء القدرات. وقد أوضحت أمانة الأونكتاد بحق أنه يمكن للمنظمات التعاونية أن تضطلع بدور أكبر بكثير في هذا المجال. فالتعاونيات قد اضطلعت بصورة تقليدية بدور بالغ الأهمية في مجال تحديث الزراعة وهناك العديد من مشاريع التعاون القائمة مع البلدان النامية على مستوى القاعدة الشعبية. وقال إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملتزمة بتعزيز ودمج المساعدة التقنية في عمل الأونكتاد حسبما هو مطلوب في التزام كرتاخينا.

٢٠- وتابع قائلا إن التأمين من المخاطر الكبيرة في البلدان النامية ينطوي على امكانات هائلة بالنسبة للمستقبل ويتمشى مع الجهود الرامية إلى الوقاية من المخاطر وتحسين معايير السلامة. وأشار إلى أن الأونكتاد عضو في اللجنة التوجيهية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية الذي بدأ في عام ١٩٨٩ والذي تؤدي فيه شركات إعادة التأمين الكبيرة دورا هاما. وقال إنه يرى أن موضوع الآليات البديلة للتأمين من المخاطر الكبيرة والأضرار البيئية والكوارث يستحق أن يولى المزيد من الاهتمام من قبل الأونكتاد. وفي حين أن الاتحاد الأوروبي يسلم بقيود الميزانية التي تواجه الأونكتاد، فإنه يود أن يتم تركيز عمل الأونكتاد بدرجة أكبر على هذه المسألة البالغة الأهمية والتي يظهر أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بمسألة التنمية المستدامة. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي قد شدد دائما على الدور الهام الذي يمكن بل ينبغي للأونكتاد أن يؤديه في إطار برنامج عمل القرن الحادي والعشرين وإنه يشجع أمانة الأونكتاد على زيادة استكشاف هذا المجال الجديد المثير للتحدي. وقال إنه من المتوقع للاقتراح الذي يدعو إلى توفير المزيد من البحوث المتعلقة ببلدان محددة حسبما هو مبين في الوثيقة (TD/B/CN.4/31) أن يحظى بتأييد من الاتحاد الأوروبي.

٢١- وقال ممثل مفوضية الاتحاد الأوروبي إن الاستعراض الاحصائي للفترة ١٩٨٣-١٩٩٠ (UNCTAD/SDD/INS/5) يسد فجوة هامة، حيث أن الاستقصاءات الأخرى تستبعد نحو ٥٠ بلدا يعتبر العديد منها من بين أشد البلدان فقرا وهي ليست مشمولة في مصادر البيانات الأخرى. وأوضح أن استعراض التطورات التي حدثت في الفترة ١٩٨٩- ١٩٩٣ (UNCTAD/SDD/INS/2/Rev.1) يشكل مصدرا هاما للمعلومات ولذلك ينبغي مواصلة نشره. وأشار إلى أن الوثيقة المتعلقة بالأنظمة والاشراف (UNCTAD/SDD/INS/6) تبين بوضوح ما يتعين أن تقوم به الإدارة المنظمة من أجل تحقيق الأوضاع السوقية الأكثر كفاءة وضمان حماية حاملي وثائق التأمين.

٢٢- وقال إن من أهم الوثائق التي أعدتها الأمانة وثيقة تتعلق بخصخصة شركات التأمين وتحرير أسواق التأمين (UNCTAD/SDD/INS/3/Rev.1). وأوضح أن بعض بلدان الاتحاد الأوروبي قد اكتسبت خبرة في مجال الخصخصة وتفكيك احتكارات الدولة، وأن الاتحاد الأوروبي يقوم بتوفير المساعدة التقنية في هذا المجال لبلدان في أوروبا الوسطى والشرقية وبلدان الاتحاد السوفياتي السابق من خلال برنامج العمل من أجل التحول الاقتصادي في بولندا وهنغاريا(PHARE) وبرنامج المساعدة التقنية لكومنولث الدول المستقلة (TACIS). وأشار إلى أن الخبرة المكتسبة تؤكد أن السوق لا تكون حرة ومأمونة بالنسبة للشركات وحاملي وثائق التأمين على السواء إلا إذا كانت منظمة تنظيما متقناً. وقال إن حرية الوصول تكفل توزيع المخاطر بشكل حسن وتتيح للأسواق المحلية الاستفادة من قوة وخبرة شركات التأمين الدولية.

٢٣- وأضاف قائلاً إن المدى الذي يمكن فيه إجراء عملية التحرير قد يكون محدوداً بحسب درجة التنمية التي حققها كل بلد وإن الاتحاد الأوروبي يؤيد الاقتراح الذي يدعو إلى تنظيم حلقة دراسية للبلدان النامية لمدة ثلاثة أيام قبل انعقاد الاجتماع الثالث للجنة الدائمة (TD/B/CN.4/31، الفقرة ٢٠).

٢٤- وتابع قائلاً إن العمل الهام الذي أنجز بشأن التأمين الزراعي (UNCTAD/B/CN.4/30) يشتمل على بعض الأفكار الجديدة والمثيرة للاهتمام. ويوصي باعتماد نهج عملي بالنسبة لمشاريع المساعدة التقنية التي يؤمل استحداثها.

٢٥- وفيما يتعلق بالوثائق، قال إنه يرى أن من المهم أن يتم توزيع وثائق اللجنة الدائمة بشكل كاف على شركات التأمين في البلدان النامية وعلى وزارات المالية والرابطات المهنية.

٢٦- وفي الختام كرر الملاحظة التي أبداها في شباط/فبراير ١٩٩٣ ومفادها أن الموارد البشرية والمالية لبرنامج التأمين ليست كافية لانجاز المهام المسندة إليه خلال فترة ثلاث سنوات.

٢٧- وأشار المتحدث باسم المجموعة الآسيوية (سنغافورة) إلى البند ٣ من جدول الأعمال فقال إن عدداً من البلدان الآسيوية قد نكبت في السنوات الأخيرة بكوارث طبيعية كانت شديدة الوطأة عليها وقد كان جزء كبير من الأضرار التي لحقت بها غير مشمول بغطاء تأميني. وأضاف قائلا إنه ينبغي لشركات إعادة التأمين الوطنية والدولية أن تساعد البلدان المعرضة للكوارث في وضع ترتيبات مناسبة للتأمين من الكوارث، وإن اللجنة الدائمة تمثل مكاناً مناسباً لإجراء مثل هذه التحليلات ولتبادل الآراء والخبرات في هذا الصدد.

٢٨- وفيما يتعلق بالبند ٤ من جدول الأعمال بشأن خصخصة وتحرير قطاع التأمين، قال إنه يجب التسليم بأن لهذا القطاع دوراً اجتماعياً خاصا لا يؤديه العديد من شركات التأمين الأجنبية وإن الحاجة إلى تطوير قطاع تأمين محلي يجب أن تؤخذ في الاعتبار. وأشار إلى أن الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات يسلم بضرورة تعزيز قدرة وكفاءة الخدمات المحلية في البلدان النامية كما ينص على أنه لا ينبغي منع أي بلد من اتخاذ تدابير تنظيمية لدواعي الحيطة من أجل تأمين استقرار نظامه المالي والتأميني. وأوضح أنه يتعين على الحكومات أن تهيئ أو تصون بيئة اقتصادية من شأنها أن تحفز نمو صناعة التأمين وتهيئ لشركات التأمين المحلية أوضاعاً متكافئة مع الأوضاع المتاحة لمنافسيها.

٢٩- وفيما يتعلق بتنظيم التأمين والإشراف عليه، قال إن العديد من البلدان الآسيوية تنتهج سياسات للخصخصة والتحرير ولكن فوائد هذه السياسات قد لا تتحقق دون وجود أنظمة واضحة وإشراف فعال. ولذلك فإن المجموعة الآسيوية تؤيد الدراسات التي تسهل تكييف النظم التنظيمية والإشرافية مع حقائق السوق الجديدة.

٣٠- وفيما يتعلق بالبند ٥ من جدول الأعمال بشأن التأمين الزراعي، قال إن المجموعة الآسيوية توافق على أنه لا ينبغي بعد الآن إعطاء قطاع الانتاج الزراعي أولوية متدنية من قبل شركات التأمين. فسياسات التأمين الزراعي التي تتم صياغتها باتقان تمكن المزارعين من مواجهة المزيد من المخاطر واعتماد تكنولوجيا محسنة واستخدام مدخلات عالية النوعية لأنهم يحصلون على تعويض في حالة وقوع أحداث لا سيطرة لهم عليها. وأوضح أن الصلة بين التأمين والائتمان الزراعي تتسم بأهمية بالغة ايضاً. فمؤسسات الائتمان

الزراعي في العديد من البلدان الآسيوية تطلب التأمين بالفعل عند منح القروض للمزارعين. ويُحثّ قطاعا التأمين والمصارف على التعاون وزيادة الفوائد التي تنطوي عليها خدماتهما لصالح المجتمعات الريفية.

٣١- وتابع قائلاً إن المجموعة الآسيوية تناشد المانحين الوطنيين والدوليين دعم التعاون التقني فيما يتعلق بوضع وتطبيق مخططات للتأمين الزراعي تتوفر لها مقومات البقاء والاستمرار في البلدان النامية ولا سيما في أقل البلدان نمواً. وينبغي أن تستعرض الخبرة المكتسبة في البلدان النامية وفي البلدان المتقدمة على نحو أوثق في عمل المتابعة.

٣٢- وقال ممثل رومانيا إن سوق التأمين في بلده قد حررت مؤخراً. وتوجد في الوقت الحاضر ٢٣ شركة من الشركات الخاصة وشركات المشاريع المشتركة التي تخدم السوق الرومانية. كما أعلن عن إنشاء الاتحاد الوطني لشركات التأمين وإعادة التأمين في رومانيا وهو الاتحاد الذي تم انشاؤه في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ من قبل ١٣ شركة. وقال إن الهدف الرئيسي للاتحاد يتمثل في التعاون وإقامة اتصالات دائمة مع الهيئات الوطنية والدولية العاملة في مجال التأمين.

الجلسات غير الرسمية

٣٣- قررت اللجنة الدائمة، في الجلسة العامة الثانية من دورتها الثانية، المعقودة في ٤ تموز/يوليه ١٩٩٤، مواصلة النظر في البنود ٣ و٤ و٥ من جدول الأعمال في جلسات غير رسمية.

أعمال الجلسة العامة الختامية

٣٤- وعرض الرئيس في الجلسة العامة (الختامية) الثامنة للجنة الدائمة، المعقودة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، مشروع توصيات اللجنة الدائمة، كما اتفق عليه في الجلسات غير الرسمية (TD/B/CN.4/L.9).

٣٥- وقال ممثل الهند إنه يود أن يؤكد أهمية التأمين على الحياة وضرورة تقديم المساعدة والدعم الى البلدان النامية كي يحتل التأمين على الحياة موقعه كأداة أساسية للإدخار في الاقتصادات الوطنية. فعندما تفتح الأسواق أبوابها واسعة، تقوم جهات محلية و/أو أجنبية بإدخال عدد من الأدوات المالية وتسعى الى توجيه مدخرات كبيرة نحو أدوات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل، على النقيض من المدخرات الطويلة الأجل التي يوفرها التأمين على الحياة بصورة تقليدية للأسواق الوطنية. وأضاف قائلا إن التأمين على الحياة يشجع المدخرات على أساس منتظم وخاضع للمراقبة من دون وجود خطر مضاربة. فينبغي أن تشكل الدراسات المتعلقة بالتأمين على الحياة، بالتالي، جزءا من خطة عمل اللجنة الدائمة. ولا شك في أنه أجريت في الماضي دراسات حول التأمين على الحياة، ولكن هذه الدراسات قد مضى عليها الآن عشر سنوات. وأقل ما ينبغي عمله هو تحديثها وتعميمها على البلدان الأعضاء قبل الدورة القادمة للجنة الدائمة بوقت كاف.

٣٦- وأعرب ممثلو نيجيريا وأندونيسيا والجزائر عن تأييدهم للاقتراح الذي تقدمت به الهند.

٣٧- وأعرب ممثل سري لانكا عن تأييده للاقتراح الذي تقدمت به الهند وأشار الى أن لدى بلده مخططا ناجحا للمزارعين يمكن دراسته لمعرفة امكان تطبيقه في بلدان نامية أخرى.

٣٨- وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن تأييده للاقتراح الذي تقدمت به الهند بشأن تحديث دراسات التأمين على الحياة، واقترح توسيع نطاق الدراسات ليشمل بلدانا أخرى. وفيما يتعلق بتحرير أسواق التأمين وخصخصتها، قال إن بعض البلدان التي تمر بمرحلة انتقال حققت تقدما ذا شأن في هذا المجال، وإنه سيكون من المفيد توسيع نطاق الحلقة الدراسية المقترحة لثلاثة أيام (TD/B/CN.4/31، الفقرة ٢٠) لتشمل البلدان التي تمر بمرحلة انتقال.

٣٩- وقال المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي (ألمانيا) إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تود أن تعرب، بخصوص مسألة الخصخصة والتحرير في التأمين، عن تحفظ فيما يتعلق بالفرع '٢' من الفصل الثاني من الوثيقة TD/B/CN.4/31، ريثما يصدر النص المنقح لتقرير الأمانة حول الخصخصة والتحرير (UNCTAD/SDD/INS/3/Rev.1).

٤٠- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إن بلده يود أن يعرب عن نفس التحفظ الذي أعرب عنه الاتحاد الأوروبي.

٤١- وأحاطت اللجنة الدائمة علما بما ألقي من بيانات واعتمدت مشروع توصياتها (TD/B/CN.4/L.9). (للاطلاع على نص التوصيات، انظر المرفق الأول).

البيانات الختامية

٤٢- قال المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي (ألمانيا) إن دورة اللجنة الدائمة كانت مثمرة وإنها ستساعد على تعزيز التعاون في أسواق التأمين التي تظهر بسرعة في البلدان النامية. واضاف قائلا إن التأمين مسألة بالغة الأهمية للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال.

٤٣- وقال ممثل فنلندا إن الدورة كانت مفيدة للبلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. وإن البلدان النامية تحتاج الى قدر كبير من المعلومات والمساعدة لإقامة صناعات تأمين وإنشاء نظم تنظيم وإشراف خاصة بها. وتمثل الدراسات التي أعدتها أمانة الأونكتاد إسهاما جيدا في هذا الصدد.

٤٤- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إن دورات اللجنة الدائمة كانت لها وظيفة مفيدة من حيث أنها جمعت بين خبراء التأمين، ولكن لا بد من التساؤل عما إذا كانت نتائج الدورات تبرر التكاليف المتكبدة. وقد يكمن جزء من المشكلة في العملية المتبعة في اللجنة، وينبغي النظر في أساليب تحسين هذه العملية.

٤٥- وقال ممثل الاتحاد الروسي إن التأمين قد أصبح موضوع نقاش متزايد الأهمية فيما بين البلدان في إطار جولة أوروغواي. وأضاف قائلا إن امكانية تبادل الآراء حول قضايا التأمين في سياق التجارة الدولية وفي سياق تنمية القطاعات المالية الوطنية والاقتصادات ككل تمثل، بالتالي، فرصة فريدة. ونتيجة لذلك، لا يمكن لاجتماعات الأونكتاد المتعلقة بالتأمين إلا أن تزداد أهمية في المستقبل.

٤٦- وقال نائب مدير شعبة تطوير الخدمات وكفاءة التجارة إنه كانت هناك درجة كبيرة من توافق الآراء بشأن معظم القضايا، وإن برزت على السطح بين الحين والآخر، خلال مناقشات اللجنة الدائمة، خلافات في

النظر إلى بعض المسائل. وهذا الأمر يدل على روح التعاون في اللجنة الدائمة ويؤكد أهمية عمل أمانة الأونكتاد.

٤٧- وقال إن عمل اللجنة الدائمة المقبل في مجال التأمين الزراعي ينبغي أن يركز، كما ظهر من مناقشات اللجنة، على تعزيز التعاون التقني في القطاعات التي تتيح وضع مخططات تأمين زراعية وريفية سليمة تجاريا. وأضاف قائلا إن قضايا أنظمة الحيطة والإشراف وقضايا إصلاحات الخصخصة والتحرير مترابطة ترابطا وثيقا. وإن الاهتمام القوي الذي ظهر بشأن موضوع تأمين الكوارث يدل على حاجة واضحة الى عرض وتبادل الخبرات فيما بين جميع البلدان الأعضاء.

٤٨- وقال في ختام حديثه إنه ينبغي استكمال مجالات التركيز الموضوعية للدورة الثالثة للجنة الدائمة بمتابعة التوصيات المتعلقة بتأمين الائتمان فضلا عن قضية تأمين المسؤولية تجاه تضرر البيئة في سياق حاجات البلدان النامية. وستعمل الأمانة كل ما في وسعها لتلبية توقعات اللجنة ضمن الموارد المتاحة.

٤٩- وقال الرئيس إن اللجنة الدائمة تمثل محفلا هاما في ميدان التأمين. وقد برهن أعضاء اللجنة على قدرة على الحوار تعكس تصميما على العمل معا من أجل خير شعوبهم. وقد أمكن تحقيق النتائج الناجحة لعمل اللجنة الدائمة بفضل كفاءة جميع المعنيين وتعاونهم.

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية

ألف- افتتاح الدورة

٥٠- افتتح الدورة الثانية للجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاع الخدمات: التأمين، السيد س. ف. موني (الهند) رئيس اللجنة الدائمة في دورتها الأولى.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٥١- قامت اللجنة الدائمة، في الجلسة العامة الافتتاحية لدورتها الثانية المعقودة في ٤ تموز/يوليه ١٩٩٤ بانتخاب أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيس:	السيد فرناندو خايمي موسكوسو سالمون	(بوليفيا)
نواب الرئيس:	السيدة كيرستين ماندروب	(الدانمرك)
	السيد جورما هايكيلا	(فنلندا)
	السيد هيرمس سيلفا نوبري	(أوروغواي)
	السيد وايوسو برودجوارسيتو	(اندونيسيا)
	السيدة كابيتولينا توربينا	(الاتحاد الروسي)
المقرر:	السيد سيكيرو أوغنسولا	(نيجيريا)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٥٢- في الجلسة العامة الافتتاحية للجنة الدائمة المعقودة في ٤ تموز/يوليه ١٩٩٤، استرعى الرئيس اهتمام اللجنة إلى أن مجلس التجارة والتنمية قد طلب، في الاستنتاجات التي اعتمدها في الجزء الثاني المستأنف من دورته الأربعين بشأن استعراض منتصف المدة وتقييم برامج العمل، أن تكون للهيئات الحكومية الدولية ولايات أكثر تركيزاً فضلاً عن أهداف تكون أكثر واقعية وقابلية للتحقيق وأن تتقيد تقيداً تاماً بالمبادئ التوجيهية القائمة بشأن جداول الأعمال والوثائق. وبالتالي فإن كل جدول أعمال ينبغي أن يقتصر على بندين موضوعيين وبند واحد بشأن استعراض الأنشطة المتصلة ببرنامج العمل.

٥٣- ثم اعتمدت اللجنة الدائمة مشروع جدول أعمالها المؤقت (TD/B/CN.4/29) على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب
٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
٣- استعراض التطورات في سوق التأمين
٤- استعراض التقدم المحرز في برنامج العمل
٥- النظر في بنود محددة من برنامج العمل:
(أ) استعراض المجالات الحرجة في تشريعات التأمين وأنظمته والإشراف عليه (انظر البند باء - ١ (أ) من برنامج العمل)
(ب) خصخصة التأمين وتحريره
(ج) توسيع قطاع التأمين في مجال التأمين الزراعي والريفي
(د) تبادل الخبرات في مجال تأمين الدائنين
(هـ) إعادة التأمين (انظر البند باء - ١(ج) وباء - ٢ من برنامج العمل)
٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة الدائمة، التأمين
٧- مسائل أخرى
٨- اعتماد تقرير اللجنة الدائمة، التأمين، إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة الدائمة، التأمين

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٥٤- أقرت اللجنة الدائمة في جلستها العامة (الختامية) الثامنة المعقودة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤ مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة (TD/B/CN.4/L.10) على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- استعراض المجالات الحاسمة فيما يتعلق بتشريعات التأمين وأنظمته والإشراف عليه

٤- المشاكل التي تواجهها البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في مجال التأمين ضد أخطار الكوارث

٥- استعراض التقدم المحرز في برنامج العمل

٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للجنة الدائمة، التأمين

٧- مسائل أخرى

٨- اعتماد تقرير اللجنة الدائمة، التأمين، إلى مجلس التجارة والتنمية.

هاء- اعتماد تقرير اللجنة الدائمة، التأمين، الى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٨ من جدول الأعمال)

٥٥- اعتمدت اللجنة الدائمة، في جلستها العامة (الختامية) الثامنة المعقودة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، مشروع تقريرها (TD/B/CN.4/L.8)، رهناً بالتغييرات التي قد ترد من الوفود، وأذنت للمقرر باستكمال النص ليعكس أعمال الجلسة الختامية.

المرفق الأول

التوصيات التي اعتمدتها اللجنة الدائمة في دورتها الثانية

١- بعد مناقشة مثمرة، وتبادل واسع النطاق للخبرات، تعرب اللجنة الدائمة (التأمين)، عن تقديرها لنوعية الدراسات التي قدمتها أمانة الأونكتاد بشأن بنود جدول الأعمال وتوصي بنشرها على نطاق واسع. وتوافق اللجنة الدائمة، وفقا لبرنامج عملها، على ما يلي:

ألف- تعزيز الشفافية

٢- بغية تيسير المُضي في المداولات والعمل، تطلب اللجنة الدائمة من أمانة الأونكتاد مواصلة اعداد ما يلي بصفة مستمرة:

- المسح الاحصائي؛ و
- استعراض التطورات في مجال عمليات التأمين وإعادة التأمين في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال.

باء- تعزيز خدمات التأمين القادرة على المنافسة

٣- تطلب اللجنة الدائمة من البلدان الأعضاء أن تتيح للأمانة في أقرب وقت ممكن تعليقاتها على الدراسة المتعلقة بالخصخصة والتحرير كيما تنعكس في النص المنقح. وتوصي اللجنة الدائمة باتاحة النص المنقح بجميع اللغات.

٤- نظرا الى وثاقة صلة مسألة وضع أنظمة فعالة للتنظيم والاشراف، توافق اللجنة الدائمة، اعترافا منها بأهمية ذلك للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال القائمة بتحرير وخصخصة أسواق تأمينها، على ايلاء أولوية عالية لهذا الموضوع في عملها المقبل. ومن ثم فهي تطلب من أمانة الأونكتاد اعداد دراسة تركز بصفة خاصة على أنظمة الحيطة وحماية مستهلكي التأمين. وبغية تعزيز تبادل الآراء بشأن هذا الموضوع، تطلب اللجنة الدائمة من الأمانة الترتيب لعقد اجتماع يفتح باب الاشتراك فيه أمام جميع البلدان، وبالذات البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال، لمناقشة تجاربها في مجال تحرير وخصخصة أسواق التأمين.

٥- تقترح اللجنة الدائمة، ادراكا منها للحدود القائمة على الموارد المتاحة وللقيود الزمنية، أن تضطلع الأمانة ببحث سبل ووسائل تطوير تأمين الائتمان (أي العجز عن سداد قرض ما تحت وطأة طارئ ما محدد) لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية وتشجيع تبادل الآراء حول هذه القضية.

التأمين على الكوارث

٦- تؤكد اللجنة الدائمة أن دراسة أخطار الكوارث، وتضرر البيئة، والأخطار الكبيرة، ينبغي أن تستمر، وأنه ينبغي للأمانة الإلمام بما يجري في المحافل الأخرى من بحث لهذا الموضوع والمشاركة فيه مشاركة كاملة.

٧- توافق اللجنة الدائمة على الآراء المعرب عنها في دراسة أمانة الأونكتاد من أنه قد يكون انعدام المعلومات الكافية عن مجموع المخاطر، سواء بالنسبة للأصول المعرضة للخطر، أو بالنسبة للأخطار القادرة على تسبيب الكوارث، من العوامل المهمة التي تساعد على انخفاض القدر المتاح من التغطية التأمينية للكوارث في العديد من البلدان النامية عن المستوى الكافي.

٨- تستطيع الأمانة، فيما يتعلق بالمشاكل التي تواجه البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال في مجال التأمين على أخطار الكوارث:

(أ) اعداد تجميع وتحليل لما هو قائم من مخططات التأمين على الكوارث، يستندان الى معلومات تقدمها البلدان الأعضاء؛

(ب) مساعدة البلدان في جمع البيانات الشاملة عن أخطار الكوارث (المؤمن عليها) في كل بلد على أن يسبق ذلك مسح اختباري أولي في ١٠ بلدان بغية مقارنتها وتمكين المؤمّنين ومعيدي التأمين من تفهم المشاكل تفهما أفضل.

تضرر البيئة

٩- تعترف اللجنة الدائمة بالحاجة الى دراسة استكشافية لدور التأمين في علاقته بتضرر البيئة. ومن رأي اللجنة الدائمة أن تولي تلك الدراسة اهتماما بجانب ادارة المخاطر والحد من الأضرار وأن تأخذ في اعتبارها أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستئصال شأفة الفقر هما من أولويات البلدان النامية.

التأمين الزراعي

١٠- توافق اللجنة الدائمة على الاستنتاجات التالية فيما يتعلق بالبند ٥(ج) من جدول الأعمال، "توسيع قطاع التأمين في الزراعة والريف":

(أ) تعرب اللجنة الدائمة عن تقديرها للمساهمة التي قدمتها الأمانة بشأن هذا الموضوع من خلال التأليف بين مختلف جوانب التأمين الزراعي والريفي. وتوافق اللجنة على مواصلة العمل بشأن التأمين الزراعي والريفي. وفي هذا السياق، ينبغي اعداد مذكرة معلومات أساسية تدرس تجارب ومبادرات البلدان في هذا المجال، مع التشديد بصفة خاصة على الآثار المالية المترتبة على التأمين الزراعي؛

(ب) من رأي اللجنة ضرورة متابعة دراسات أمانة الأونكتاد بشأن هذه القضية من خلال تنفيذ برامج التعاون التقني. وينبغي لتلك البرامج أن تتناول احتياجات بلد بذاته من حيث أخطار زراعية محددة.

جيم - تعزيز التعاون التقني وتنمية الموارد البشرية

١١- تطلب اللجنة الدائمة من الأمانة أن تدرس امكانيات التوسع في البرامج التدريبية القائمة أو استحداث الجديد منها، بما في ذلك التأمين الزراعي، وأنظمة التأمين والاشراف على التأمين، والتأمين على الحياة. ونظرا لأهمية التأمين لعملية التنمية، تود اللجنة الدائمة الاعراب عن تقديرها لدعم يجيء من المانحين المحتملين باعتباره أمراً ذا أولوية في دعم تلك المشاريع.

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة الدائمة

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- استعراض المجالات الحاسمة فيما يتعلق بتشريعات التأمين وأنظمته والإشراف عليه

٤- المشاكل التي تواجهها البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في مجال التأمين ضد أخطار الكوارث

٥- استعراض التقدم المحرز في برنامج العمل

٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للجنة الدائمة، التأمين

٧- مسائل أخرى

٨- اعتماد تقرير اللجنة الدائمة، التأمين، إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثالث

الحضور[1]

١- كانت الدول الأعضاء في الأونكتاد التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي
الأرجنتين
اسبانيا
اسرائيل
ألمانيا
اندونيسيا
أوروغواي
ايرلندا
ايطاليا
باراغواي
باكستان
بنغلاديش
بوليفيا
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
الدانمرك
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
السنغال
السويد
سويسرا
سيشيل
الصين
العراق
غانا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
كوبا
كوت ديفوار
كينيا
لبنان
ليسوتو
مالطة
ماليزيا
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
النمسا
نيبال
نيجيريا
الهند
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليونان

٢- وكانت الدول الأخرى الأعضاء في الأونكتاد التالية ممثلة في الدورة:

أوغندا
البرتغال
سنغافورة
مدغشقر

---

(١) للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر TD/B/CN.4/INF.5.

٣- وكانت الوكالة المتخصصة التالية ممثلة في الدورة:

صندوق النقد الدولي

وكان "الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة" ممثلا أيضا.

٤- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأوروبي
جامعة الدول العربية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
منظمة الوحدة الأفريقية

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

فئة عامة

غرفة التجارة الدولية
التحالف التعاوني الدولي
الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة
الرابطة الدولية للمرأة من أجل السلم والحرية

فئة خاصة

اللجنة الأوروبية للتأمين

٦- وشارك في الدورة الخبير المدعو التالي:

البروفسور أ. غوينكا، سنغافورة

المرفق الرابع

قائمة مرجعية بالوثائق

الرمز	العنوان	بند جدول الأعمال
	وثائق الدورة	
TD/B/CN.4/30	قضايا التأمين الزراعي في البلدان النامية	5(c)
TD/B/CN.4/31	استعراض أنشطة الأمانة المتعلقة ببرنامج العمل: تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد	4
TD/B/CN.4/32	بدائل في مجال التأمين على الكوارث والأضرار البيئية والأخطار الكبرى في البلدان النامية: دراسة أعدتها أمانة الأونكتاد	3
	وثائق المعلومات الأساسية	
UNCTAD/SDD/INS/1/Rev.1	التأمين الزراعي في البلدان النامية: دراسة من إعداد أمانة الأونكتاد	5(c)
UNCTAD/SDD/INS/2/Rev.1	Insurance in developing countries: an assessment and review of developments (1989-1993): report by the UNCTAD secretariat	3
UNCTAD/SDD/INS/3/Rev.1	Insurance in developing countries: privatization of insurance enterprises and liberalization of insurance markets: report by the UNCTAD secretariat	5(b)
UNCTAD/SDD/INS/4	Report of the Group of Experts on Agricultural Insurance in Developing Countries	5(c)
UNCTAD/SDD/INS/5	Statistical survey on insurance and reinsurance operations in developing countries 1983-1990	3
UNCTAD/SDD/INS/6	Issues of insurance regulation and supervision relevant for developing countries: background note by the UNCTAD secretariat	5(a)

- - - - -